مكانة العلاقة بين المتكلم والمستمع
فى التقعيد النحوى عند علماء العربية

تأليف

د. أحمد عبد العظيم عبد الغنى

كلية دار العلوم – جامعة القاهرة

عضو مجمع اللغة العربية

بالقاهرة

مكانة العلاقة بين المتكلم والمستمع
فى التقعيد النحوى عند علماء العربية

مما ينبغى أن يفرد له حديث مستقل فى الدرس النحوى، وتقال عنه كلمة تكشف بالبرهان العملى وجه الحق فى إدراك نحاة العربية المفصَل والمبكر له، موضوع:

"مكانة العلاقة بين المتكلم والمستمع فى التقعيد النحوى".

وأود أن أسجل بين يدى قضية الحديث ما يلى:

أ- يكاد يطبق القوم المشتغلون بالدرس اللغوى الحديث على أن النظرية التحويلية التوليدية – التى تعد أكثر النظريات النحوية المعاصرة شيوعًا، وأذيعها شهرة، وأسرعها تطورًا وانقسامًا – هى أولى النظريات اللغوية التى جعلت من العلاقة بين المتكلم والمستمع أساسًا ركينًا فى بناء هيكل نظرى[1] للغة؛ إذ اعتمدت من بين أسسها النظرية ما أسمته:

Speaker – Listen relationship. أو

Speaker – Hearer relationship.

---

(١) انظر في هذا ما يلى:

- Chomsky, Noam (1956) Aspects of the Theory of Syntax. MIT Press: Massachusetts. P. 1-10.
- Radford.Andrew (1988) Transformational Grammar. Cambridge University Press. P.1-17.
- Chomsky. Noam (1981) Lectures on Govermmend and Binding. Mouton de Gruyter, New York. P. 17-34
- Chomsky. Noam (1988) Language and the Problems of Knowledge. Mit Press: Massachusetts P 35 – 67.

وهو ما سنتناوله فى هذه الأوراق تحت عنوان:

"**مكانة العلاقة بين المتكلم والمستمع فى التقعيد النحوى عند علماء العربية**".

ويجدر بنا أن نضيف – هنا – أن أولئك التحويليين التوليديين – على اختلاف انتماءاتهم – يقررون أن اللغة مجموعة من الأنظمة الصوتية، والصرفية، والتركيبية، والدلالية، وأن تلك الأنظمة تتصف بأمرين هما:

- ❑ أن كل نظام منها يتألف من ضوابط محدودة العدد، محددة الوظيفة.
- ❑ أن مجموعة الأنظمة تتسم بالقدرة على توليد مالا يُعدّ ولا ينتهى من الجمل اللغوية المتحقق فيها وصفان هما:

* الصحة النحوية Grammaticality

* القبول الاستعمالى Acceptability

وأن ابن اللغة native speaker متكلما أو مستمعا – على السواء – يختزن فى وعيه اللغوى تلك الأنظمة فى جملتها وتفصيلاتها، ويختزن – كذلك – قواعد التحويل وقواعد الحذف، وقواعد الرتبة، وقواعد الاستبدال.

وغيرها من القواعد التى يتطلبها تغير الوحدات اللغوية من صورتها فى التركيب "العميق Deep Strcture إلى واقعها اللغوى فى صورتها السطحية المنطوقة Surface Structure، وهذا النمط من الاختزان

هو الذى يجعل التواصل اللغوى بين المتكلم والمستمع ممكنا، وقائمًا ومحققًا أغراضه فى كل هيئات التركيب: تامًّا ومحذوفًا منه، حقيقة ومجازًا، فى رتبته الأصلية وفى غيرها من الرتب: ملتزمة (Fixed Word – Older) وحرة (Free word – Order).

ب- توفرت لنحاة العربية فى موضوع "العلاقة بين المتكلم والمستمع" مادة تثير الاهتمام، وتشد الانتباه، وتلفت النظر؛ لسبقها، وتنوع مجالاتها، ودقة تفصيلاتها نظرًا، وتطبيقًا، وتعريفًا، وتصنيفًا، وتبويبًا، وشروطا وأحكام مسائل، وتعليلًا لكثير من تلك الأحكام.

لهذا وذاك؛ أردت أن يشاركنى القارئ الوقوف على ما انتهى إليه علماء العربية فى بيان مكانة تلك العلاقة بين المتكلم والمخاطب أو المتكلم والمستمع فى التقعيد النحوى.

❑ **التبويب، وذلك كما فى:**

- باب المخاطبة.
- باب النداء.

❑ **شروط المسائل النحوية، ومن هذا القبيل عملهم فى أبواب:**

- الصلة.
- الندبة.
- النداء.

ومثل ذلك كثير سيرد مشبعًا فى سياقه المنهجى من البحث وسوف تكون خطة البحث أن نضع عناوين تضم تحتها قضايا تكشف معالجة علماء العربية لها: نحاة وبلاغيين عن إدراك صريح وعميق لطبيعة العلاقة بين المتكلم والمستمع، ومكانة تلك العلاقة وأثرها فى صياغة الحكمين النحوى والبلاغى، أو وضع ضوابطهما، أو تحديد أركان تعريف المصطلح المتعلق بالنظْم والدلالة نحوًا وبلاغه...

والعناوين التى سنعرض لها هى:

مظاهر العلاقة بين المتكلم والمستمع فى الأبواب:

- **- تعريف الكلام والغرض منه.**
- **- التعريف والتنكير:**
  - التعريف والتعيين والتخصيص والاشتراك.
  - الابتداء والتعريف والمسوغات.
  - الرتبة وأثرها فى التعيين وإزالة اللبس.
- **الضمائر:** تصنيفًا ومرجعًا.
- صلة الموصول.
- العلم واللقب.
- المندوب شهرة، وأدواته استخدامًا.

- **أحوال المسند إليه:**
  - * ذكرًا.
  - * حذفًا.
  - * رتبةً
  - * تابعًا: – وصفه.
    - – النسق عليه.
    - – عطف البيان عليه.
- **– أحوال المسند:**
  - – ذكرًا.
  - – حذفًا.
- **أحوال الأداة:**
  - – ذكرًا.
  - – حذفًا.
- الاستغناء عن العلامة الإعرابية.
- قطع النعت.
- مفهوم التعقيد تركيبًا ودلالة.

جـ – علاقة الدرس النحوى بالدرس البلاغى:

النحو هو علم إدراك العلاقات بين مكونات الكلام أو النص، ومن ثم فلحمته وسداه الحديث عن المقولات التالية:

- **الرتبة:** التقديم والتأخير وجوبًا وجوازا.
- ضوابط المطابقة فى العدد: إفرادًا وتثنية وجمعًا.
- ضوابط المطابقة فى النوع: تذكيرًا وتأنيثًا.
- ضوابط المطابقة فى الشخص: التكلم والخطاب والغيبة.
- صور التعيين والتخصيص وقسيميهما التنكير.
- صور الذكر والحذف: وجوبًا وجوازًا.
- التوكيد وأنواعه المختلفة.

والمتصفح لكتاب النحو العربى يجد تواتر أدلة ذلك فى الأبواب النحوية تصنيفًا، وأحكام مسائل.

وهذا هو جوهر ما يهتم به الدرس البلاغى فى أحد أفرعه الرئيسة المسمى "علم المعانى"، وهو الفرع الذى يدرس أحوال المسند، والمسند إليه، والإسناد فى المقولات النحوية التى أشرت إليها.

وإذا كان ذلك كذلك فإن الحديث عن العلاقة بين المتكلم والمستمع فى درسى النحو وعلم المعانى حديث عن ظاهرة واحدة فى حقل دراسى يتعلق بمكونات لغوية واحدة، وهذا ما جعل السالفين تتردد بينهم وتنتقل إلينا عنهم مقولة أن علم المعانى هو النحو العالى، أو هو النحو الشارد.

وسوف يعرض البحث لأمرين هما "**أحوال اللفظ**" و "**مقتضى الحال**" محاولًا بيان علاقتهما بالمتكلم والمخاطب، وصلتهما بالدرس النحوى صناعة ودلالة.

تعريف الكلام:

يبدأ كتاب النحو العربى بتعريف مصطلح "**الكلام**"، وتحديد مكونات ذلك التعريف، ومقيداته التى جعلها النحاة خمسة هى:

"**الأول:** اللفظ ...، **الثانى:** كونه عربيًّا ...، **الثالث:** كونه مركبًا ...، **الرابع:** كونه مفيدًا، وهو فى عرف النحاة: ما يحسن السكوت عليه، فخرج نحو: غلام زيد، وإن قام عمرو، مما يسمى فى عرف النحاة: مُفِهْمًا لا مفيدًا، لعدم تمام فائدته، فلا يسمى كلامًا؛ لكونه ليس مفيدًا. **الخامس:** كونه مقصودًا ..."(١).

واللافت للنظر أن تعريف النحاة هذا الذى تتناقله مطولات النحو ومختصراته يجعل من المتكلم والمستمع والرسالة المراد نقلها من المتكلم إلى المخاطب المكونات المحققة لمصطلح الكلام صناعة ودلالة، فعنصر "**اللفظ**" المقيد بالقيود الأربعة التى تليه يستلزم ناطقًا أو متكلمًا.

أما عنصر تقييد الفائدة "بحسن السكوت عليها" أو بقولهم الكلام: (ما يصح الاكتفاء به)، أى:

---

(١) فرائد النحو الوسيمة شرح الدرة اليتيمة ... ص٣، ٤.

ما يدل بالوضع على معنى يحسن سكوت **المتكلم** عليه، بحيث لا يصير **السامع منتظرًا** لشيء آخر انتظارًا تامًا بعد فهم المعنى[1].

فيسترعى هو الآخر الانتباه؛ ضرورة أن هذا يستلزم إدراك المتكلم حاجة المخاطب، وتلبيه تلك الحاجة الدلالية بسوق كلمة تركيبيا على وجه يحقق تلك الدلالة.

ويلفت النظر أكثر تعدد آراء النحاة فى تفسير هذا القيد حين أجابوا عن السؤالين التاليين:

السؤال الأول هو: من المقصود بحسن سكوته؟ أهو المتكلم؟ أو السامع، أو كلاهما معًا؟

فمنهم من ذهب إلى أنه المتكلم؛ ضرورة أنه فاعل الكلام وعليه فهو فاعل السكوت كذلك، ومنهم من ذهب إلى أنه المخاطب؛ لأنه هو المراد نقل المعنى إليه، وآخرون يرون أن المراد حسن سكوتهما معًا، وإذا تأملنا النص السابق ولاحظنا أن الاهتمام بعدم انتظار المخاطب لشيء آخر زائد على ما ساقه له المتكلم أدركنا أن المقصود بمن يحسن سكوته هو المتكلم والمخاطب معًا.

ويلخص هذا الشيخ خالد الأزهرى والشيخ حسن العطار فيما يلى: "... معنى ... يحسن السكوت عليه من المتكلم أو من السامع أو من كل منهما على الخلاف فى ذلك ..."[1].

---

(١) حاشية السجاعى ... ص٢٠.

والسؤال الثانى هو: ما المقصود بحسن السكوت؟

وتأتى إجابة النحاة مؤكدة أن حسن السكوت صناعة يتمثل فى أن يأتى المتكلم بالمسند والمسند إليه مع الإسناد، وأن حسن السكوت دلالة يتحقق حين لا يصير السامع منتظرًا لشىء آخر سوى المسند والمسند إليه مع الإسناد انتظارًا تامًا.

وها هو الشيخ خالد الأزهرى يقرر ما يلى:

"**.... ومعنى حسن السكوت هو أن يأتى المتكلم بالمسند والمسند إليه مع الإسناد، وحينئذ لا يصير السامع بعد ذلك منتظرًا لشىء آخر انتظارًا تامًا...**"(٢).

وهكذا يتضح لنا نظريًّا وعمليًّا أن الكلام صناعة ودلالة لا يتحقق إلا بإدراك المتكلم حاجة المخاطب واكتفاء المخاطب بما ساقه المتكلم مكيِّفًا بمقتضيات حاجته، ومتطلبات الموقف.

ويؤكد إدراك النحاة أهمية تلك العلاقة بين المتكلم والمخاطب، وتأسيس تعريف الكلام تبعًا لمقتضيات تلك العلاقة – ما تنبه له نحاة العربية، ونبهوا إليه. فى هذا المضمار مما يلى:

---

(١) حاشية الشيخ العطار على شرح الأزهرية. هـ ص١٣.

(٢) شرح الأزهرية ... ص١٣.

* أن الذى يجسّد الكلام واقعًا فى تعبير منطوق أو مسطور بعد أن كان صفة قائمة فى نفس المتكلم إنما هو المخاطب أو السامع، وهذا ما يقرره بعضهم حين **يقول: اعْلم أن الكلام صفة قائمة فى نفس المتكلم يُعبَّر للمخاطب عنه بلفظ أو لحظ أو خط. ولولا المخاطب ما احتيج إلى التعبير عما فى نفس المتكلم"**[(١)].

– أن المخاطب يشارك المتكلم فى معنى الكلام، فبهما يتحقق الكلام وبدونهما معًا، أو بدون أحدهما يبقى الكلام تجريدًا لا سبيل إلى تحليله ودراسته، ويسجل السهيلى ذلك فيقول: **ثم لما كان المخاطب مشاركًا المتكلم فى معنى الكلام؛ إذ كان مبدؤه من المتكلم ومنتهاه عند المخاطب، ولولا المخاطب ما كان كلام المتكلم لفظًا مسموعًا، ولا احتاج إلى التعبير عنه، فلما اشتركا فى المقصود بالكلام وفائدته، اشتركا فى اللفظ الدال على الاسم الظاهر وهو الألف والنون (أنا)"**[(٢)].

الغرض من الكلام:

يقرر السلف من علماء العربية أن المقصود من الكلام إنما هو إفادة المعانى؛ فإنه إنما وضع للإفهام، ويذهبون إلى أن قصد المخبر بخبره أمران:

---

(١) نتائج الفكر – السهيلى ص٢١٨.

(٢) نتائج الفكر ... السهيلى ص٢١٩ – ٢٢٠.

١- إفادة المخاطب النسبة المحكوم بها.

٢- إفادة المخاطب لازم تلك الفائدة.

ويلخص بعضهم ذلك فيقول:

"من المعلوم لكل عاقل أن قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب إما نفس الحكم، كقوله: زيد قائم، لمن لا يعلم أنه قائم، ويسمى هذا فائدة الخبر، وإما كون المخبر عالمًا بالحكم، كقولك لمن زيد عنده، ولا يعلم أنك تعلم ذلك: زيد عندك"(١).

وينبه العلماء إلى أمرين يتصلان بإيضاح العلاقة بين المتكلم والمخاطب اتصالًا بيّنًا، ويكشفان عن مدى إدراك السالفين من العلماء لمكانة تلك العلاقة:

أما الأول منهما فيتعلق بأهمية تكييف الكلام صياغة، ودلالة تبعًا لهيئة تلك العلاقة، بقول قائلهم:

" وإذا كان غرض المخبر إفادة المخاطب أحد الأمرين(٢)، فينبغى أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة(٣)"، "أى: على مقدار حاجة المخبر فى إفادة الحكم ولازمه، أو حاجة المخاطب فى استفادتهما، فلا يزيد ولا ينقص عن مقدارها"(٤).

---

(١) الإيضاح ... هـ ص١٩٢ – ١٩٤.

(٢) يقصد: الفائدة أو لازمها.

(٣) الإيضاح ...هـ ص ٢٠١ – ٢٠٢.

(٤) شرح السعد ... هـ ص٢٠٢.

وأما الأمر الثانى الذى فصله علماء العربية تفصيلًا يبرهن بالدليل الصريح المحرّر على مكانة المخاطب فى ذهن المتكلم، وعلى ضرورة أن يتبين المتكلم حالات المخاطب فينسج نظم الكلام تبعًا لحاجة مخاطبة وحالته؛ حتى يتحقق لكلامه القبول فى جانب الاستعمال، والصحة النحوية فى جانب الصناعة، وليس أبلغ على ذلك من أن يستقصى هؤلاء العلماء حالات المخاطب، ويبلغوا بها مائة وثلاثين حالة عدًّا ووصفًا، وأن يسردوها فى كتبهم قسما قسما، وأن يحرروها باستبعاد ثلاثة عشر قسما منها ليصبح ما تجب مراعاته من قبل المتكلم مائة وسبع عشرة هيئة من هيئات المخاطب، على المتكلم أنْ، ينتبه لها، وأن يراعيها صناعة ودلالة؛ ليصح نظمه، ويُتقبل كلامه.

ويحسن بى أن أدع الذى حرر هذا الأمر من علمائنا يتحدث عن نفسه، يقول صاحب عروس الأفراح:

"**(تنبيه)** اعلم أن أقسام هذا الفصل متعددة، وقد حاول الكايتى والخطيبى فى شرح المفتاح تعدادها فذكراها على وجه قاصر، وهاأنذا أذكرها على التحرير إن شاء الله تعالى، فأقول:

المخاطب إما عالم بفائدة الخبر ولازمها معًا، أو خال منهما، أو طالب لهما، أو منكر لهما، أو عالم بالفائدة خال من اللازم، أو عالم بالفائدة طالب اللازم، أو عالم بالفائدة منكر اللازم، أو عالم باللازم خال من الفائدة، أو عالم به طالب للفائدة، أو خال من اللازم طالب للفائدة

أو خال من اللازم منكر للفائدة، أو خال من الفائدة طالب اللازم، أو خالٍ منهما منكر للازم، أو طالب للفائدة منكر للازم، يبطل منها:- عالم باللازم خال من الفائدة، أو خال من الفائدة منكر اللازم، أو خال من الفائدة طالب للازم، فالثلاثة مستحيلة، ومنها ثلاثة ممكنة إن حملنا اللازم على الاعتقاد مطابقًا كان أو لم يكن، وهو عالم باللازم متردد فى الفائدة، أو عالم به منكر للفائدة، أو منكر للفائدة طالب للازم، وإن حملنا اللازم على الاعتقاد المطابق للخارج سقط الثلاثة أيضًا، فعلى الأول تبقى الأقسام الممكنة ثلاثة عشر كل منها إما أن تأخذه على كل واحد من الأوجه العشرة السابقة ولا تأخذه على كل شيء من الستة التى قلنا إن ثلاثة منها مستحيلة قطعًا، وثلاثة مستحيلة على أحد الاحتمالين؛ لأن الستة هنا مستحيلة على الاحتمالين معًا، فتضرب ثلاثة عشر فى عشرة تبلغ مائة وثلاثين، يسقط منها ثلاثة عشر، وهو كل مخاطب من هؤلاء الثلاثة عشر فرضناه عالمًا بالفائدة واللازم فإنا لا نخاطبه ... فالباقى من الأقسام مائة وسبعة عشر، وإن شئت سرد الأقسام فهى ...." (١).

المعرفة والنكرة:

من الثنائيات المتقابلة فى كتاب النحو العربى المعرفة والنكرة وهما من الأبواب التى يرتبط مفهومها وتصنيفها الداخلى وأحكام مسائلها

(١) عروس الأفراح ... ص٢١٦ – ٢١٧.

النحوية فى المطابقة، والرتبة، ودرجة التوكيد، والإثبات والنفى، والذكر والحذف. بنوع العلاقة بين المتكلم والمخاطب إلى الدرجة التى أفضت بالعلماء إلى ما يلى:

– جعل المعارف درجات يعلو بعضها بعضا، وطبقات يُدرج فيها أنواعُ كلٍّ مع طبقة ما أضيف إليه، أو ينحط عنه درجة إلى آخر ما هو مقرر فى بابه(١).

– معالجة مصطلحات مثل: الاشتراك، والتخصيص، والتعيين، أى: الاشتراك فى المعرفة وعلاقة ذلك بمصطلحى التخصيص والتعيين باعتبارهما من عوامل رفع الاشتراك فى مفهوم المعرفة.

ويخصنا فى هذا البحث ما وقع فى كتاب النحو العربى من حديث عند تخصيص ما هو قابل للاشتراك أو تعيينه حتى يؤهل للحكم عليه أو نبين هيئته أو نوعه أو عدده أو ما يستثنى منه، وبيان أن ذلك ما كان ليقع لو لم يكن المخاطب هو عماد ما تعتمد عليه صحة الكلام نحوًا ودلالة فإسناد الخبر إلى المبتدأ أو ما أصله المبتدأ، وبيان هيئة صاحب الحال، وتفسير المميز، وتأكيد المفعول المطلق، والحديث عن عدده، وترجمة نوعه وصورته والحديث عن زمن الحدث ومكانه وتحديد صورة الاستثناء واختيار أدائه ورتبة تركيبه واعتماد نوع بعينه من أنواع

(١) انظر: المصطلح النحوى ... للمؤلف. ص١٢١ – ١٤٠.

النعت أو التوكيد أو انتقاء لأداة عاطفة دون غيرها، واستخدام نوع دون آخر من نوعى العطف وأنواع البدل كل أولئك يبدأ مما عليه المخاطب الذى ينبغى أن يصاغ النظم الموجه له تبعًا لما أدركه المتكلم من مقتضيات حالة هذا المخاطب ومتطلباته.

أ- تعريف المبتدأ:

ترشح شروط النحاة فى كثير من مسائل الأبواب، ويؤكد تصريحاتهم فى كثير آخر من قواعد المسائل النحوية وضوابطها أن أحد أهم الأسس النظرية التى فرضت عليهم ما ارتضوه من شروط وما صدر عنهم من تفسيرات – هو إدراكهم أن مناط صحة التركيب، وارتفاع شأنه فى الحسن والقبول اللغويين يتمثل فى ورود ذلك الكلام مناسبًا لحال المخاطب.

ويقوى هذا ما تتناقله مصنفات النحاة فيما يلى:

– اشتراط أن يكون المبتدأ المحكوم عليه بالخبر معرفة؛ ضرورة أنه محكوم عليه بالخبر، ومن ثم يجب أن يكون متصوَّرًا يتأتى تعيّنه حتى يتسنى الحكم عليه؛ إذ لا يحكم على مجهول؛ لأن الحكم على الشىء – منطقيًّا – فرع عن تصوره، والنكرة مجهول شائع فى جنسه، وعليه فالمبتدأ المحكوم عليه بالخبر لا يجوز أن يكون نكرة؛ لأن النكرة شائعة فى جنسها، ومن ثم لا يتأتى الحكم عليها بالخبر، لعدم تصورها معيّنة.

ويدعم ذلك ويزكيه أنهم يربطون وقوع المبتدأ نكرة بأمر لا تفسير له إلا أنهم يدركون ضرورة أن يأخذ المتكلم فى تقديره وهو يصوغ كلامه، وينسج نظمه – حال المستمع، ومقتضيات أحواله وليس ذلك الأمر إلا ما أوجز ابن مالك صياغته حين قال:

"ولا يجوز الابتداء بالنكرة ∴ ما لم تفد ...".

فالفائدة هى مناط الحكم، إن تحققت للمخاطب صح إسناد الخبر للمبتدأ النكرة صناعة وساغ استعمالا، وإن لم يتحقق للمخاطب فقدت الصياغة صفتى الصحة نحوًا، والقبول استعمالًا، وليس ما حاول النحاة استقصاءه صورًا، وإحصاءه عددًا مما أطلقوا عليه مسوغات الابتداء بالنكرة إلا وسائل إيضاح لهذا المناط، وذلك الضابط العام، ومن ثم تفاوتت فى عدِّه المصادر، فمنهم من عدّد منها ستا كابن مالك، ومنهم من سرد من أعدادها أربعة وأربعين مسوغًا كالسيوطى فى كتابه الأشباه والنظائر فى النحو، ويفضى هذا التفاوت إلى أن المناط أعم من أن يُحصر فى عدد؛ ضرورة أن مردّه إلى تلك العلاقة بين المتكلم والمستمع وهى علاقة نسبية تتعلق بالاستعمال، وما طريقة الاستعمال حصره عن طريق العدّ محال كما قرر القدماء.

ب – التابع والمتبوع:

يشبه الموضوع السابق ويندرج معه فى باب علاقة المتكلم بالمخاطب وأهميتها فى صياغة الكلام ونظمه. علاقةُ التابع بالمتبوع فى كتاب النحو العربى الذى تقرر فيه ما يلى:

- ❑ أن النعت من وظائفه توضيح المتبوع ببيان صفة من صفاته أو من صفات ما تعلق به.
- ❑ أن كل صفة يحتاجها الموصوف ليتضح بها عند المستمع يجب فيها الإتباع، ولا يصح فيها القطع.

وليس هناك أدلُّ من هذا على مراعاة حالة المخاطب، وما تتطلبه تلك الحالة من صياغة الكلام نحويًّا على صورة دون أخرى، وتوقف الصحة النحوية، والقبول الاستعمالى على تلك المراعاة.

- ❑ أن عطف البيان هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة.
- ❑ وأن المعطوف مفسر للمعطوف عليه وموضح له، ومن ثم فهو أكثر شهرة من المعطوف عليه فى ذهن المخاطب، وهذه الألفة وتلك الشهرة هى التى بررت توضيح المعطوف عليه بالمعطوف وتفسيره له، وعطفه عليه بيانا له.
- ❑ والأمر نفسه ينسحب على البدل، توضيحًا فى البدل المطابق، وتقييدًا أو تخصيصًا فيما أطلق عليه بدل بعض من بعض، وما سمى بدل اشتمال، وتصحيحًا فيما اصطلح عليه ببدل الغلط، أو الإضراب.

فالغاية فى هذه التوابع جميعها هى توضيح المتبوع بها، والاعتماد عليها فى بيان المتبوع على وجه يجعل المتكلم قادرًا على تحقيق مفهوم الكلام وغايته بسوقه الكلام ملائمًا حاجة المخاطب، وصوغه على نحو

روعى فيه توظيف ما هو أوضح من غيره فى ذهن المخاطب. وهذا بدوره يقود إلى أمر آخر بارز الأهمية هو أن التواصل اللغوى الصحيح لا يتأتى إلا إذا صيغ الكلام صناعة على هيئة تقتضيها معرفة المتكلم لحالات المخاطب التى أشرنا إليها من قبل وأوردنا عددها سردًا نقلا عن السعد، ونضيف أن الدرس اللغوى عند العرب ينص على أن تلك الصور مختزنة فى ذهن كل من المتكلم والمستمع على السواء، وأن حسن النظم أو سوء، بلاغته أو رداءته، صحته أو خطأه – يتوقف ذلك كله على مدى مراعاة المتكلم مقتضى حالة المخاطب.

جـ - الضمير: **تصنيفه ومرجعه**:

يندرج فى مجال الحديث عن علاقة المتكلم بالمستمع حديث النحاة عن تصنيف الضمير إلى حضور وغيبة، وعدهم ضمير الحضور بقسميه: التكلم والخطاب فى درجة واحدة فى حالتى: الإبهام والتعريف؛ ضرورة أن قرينة الحضور هى التى تجعل مدلول كلمتى "**أنا**" و "**نحن**" وأخواتهما، وكلمة "أنت" وأخواتها – من قبيل المعارف، وأن غيبة تلك القرينة عن أفراد ضمير الحضور تصيرُها من قبيل المبهمات، على حين عدّوا قسيم ضمير الحضور وهو ضمير الغيبة داخلًا فى عداد المعرف بقرينة مرجعه الذى يسبقه إلى ذهن المخاطب غالبًا، وقد يتعين أن يليه ذكرًا، ودون هذا المرجع: متقدمًا، أو متأخرًا، ودون سياق الحال أو المقام – يُعدّ هذا القسم من أصناف المبهمات.

وهكذا نجد أن نظام اللغة يهيئ للمتكلم وسائل تركيبية وسياقية على المتكلم أن يوظفها ليتم التواصل اللغوى بينه وبين المخاطب فيستحق نظمه صحة الصناعة، ويحقق اكتفاء المخاطب، فتتم الجملة دلالة ويصح الكلام صناعة – وعلى الجانب الآخر فإن عدم توظيف تلك الوسائل فيما وضعت له دلالة وصناعة يفضى إلى تصنيف النظم تصنيفًا يسم الكلام بالبعد عن الصحة، ويورثه عدم القبول.

ومن الأبواب التى نسوقها دليلا على أن أحكامها أسست تبعًا للعلاقة بين المتكلم والمخاطب على نحو يبرز أهمية تلك العلاقة بالنص عليها، وتعليق الحكم على التركيب النحوى بالصحة والقبول على مراعاتها، وبالخطأ والرفض على تجاهلها وعدم مراعاتها ما يلى:

صلة الموصول:

تصنف المعارف فى كتاب النحو العربى إلى ما هو معرفة بنفسه، وما هو معرفة بغيره، ويُعدّ الاسم الموصول فى قائمة المعرفة غير الأصلية، أو ما هو معرفة بغيره، كما يصنف النحاة الوسائل التى بها تكتسب الكلمة التعريف إلى وسائط لغوية، وأخرى غير لغوية، ويجعلون من الأولى "**صلة الموصول**"، وهى الوسيط اللغوى الذى يصيّر الاسم المبهم معرفة تعين مدلوله وتحدده بعد أن كانت دلالته مبهمة تتسم بالشيوع والغموض.

والنحاة حين أدركوا أن اللغة وظفت تلك الواسطة التى أطلقوا عليها مصطلح "**صلة الموصول**" لتجعل من الاسم المبهم المسمى "**الاسم الموصول**" اسما معرفة – أدركوا كذلك ما يلى وهو ما يخصنا فى هذا البحث:

أن بعض المواقع النحوية يجب أن يتصف ما يحتله بمقولة "التعريف"، ومن ثم لا يشغله إلاّ فرد من أفراد المعرفة، ويعدون موقع صلة الموصول من تلك المواقع، وقد دفعهم إلى هذا ما سبق أن اشرت إليه من أنهم أدركوا أن اللغة جعلت من صلة الموصول وسيطا لغويا يزيل إبهام الاسم الموصول ويصيّره معرفة مُعيّنة له فى ذهن المخاطب، وقد ترتب على هذا بدوره أن يشترطوا فيما يقع صلة للموصول أن يكون معهودًا للمخاطب، وأن يكون معلوم الدلالة للمستمع؛ ضرورة أنه وسيلة المتكلم لتوضيح الموصول المراد إيصال أمر يتعلق به إلى المخاطب، وقد جعلهم هذا يقررون:

" أن الصلة لابد أن تكون معلومة للسامع فى اعتقاد المتكلم"[(١)]، "... لأن تعريف الموصول إنما هو بصلته الرافعة لإبهامه؛ بتعيين شخصه أو جنسه؛ إذ هو موضوع للدلالة على معهود بمضمونها فتعرف بها"[(١)].

---

(١) شرح الكافية. الرضى. جـ٢ ص٣٦، ٣٧.

ويفسرون ما اشترط فى الصلة من أنها يجب أن تكون معهودة فيقولون: (معهودة) للمخاطب؛ لأنك إنما تأتى بالصلة لتعرّف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الصلة **(إلا فى مقام التهويل والتضخيم)** وهو التعظيم **(فيحسن إبهامها)** لذلك **(فالمعهودة كجاء الذى قام أبوه)** إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد فى شخص قام أبوه **(والمبهمة نحو فغشيهم من اليم)** أى البحر **(ما غشيهم)** أى: الذى غشيهم أمر عظيم، والمرجع فى ذلك إلى الموصول فإن أريد به معهود فصلته معهودة، نحو:

"وإذ تقول للذى أَنْعم الله عليه"، وإن أريد به الجنس فصلته كذلك، نحو: "كمثل الذى ينعق"، وإن أريد به التعظيم أبهمت صلته، نحو: "فأوحى إلى عبده ما أوحى.[٢].

الاسم واللقب:

يجعل النحاة العلاقة من حيث الرتبة بين الاسم والكنية من ناحية، والكنية واللقب من ناحية أخرى علاقة حرة يتقدم فيها الاسم على الكنية، أو الكنية على اللقب أو العكس.

---

(١) حاشية الخضرى. جـ١ ص٧٦، وانظر كذلك ص٧٧ من سطر ٤ -٧، وانظر: حاشية الدسوقى حـ١ هـ ص٣٠٣، ومواهب الفتاح ... جـ١، ص٣٠٢.

(٢) شرح التصريح على التوضيح. جـ١ ص١٤١، وانظر الأمر نفسه فيما يلى:- همع الهوامع ... جـ١ ص٨٥، حاشية الخضرى. جـ١ ص٧٦، ٧٧، مجيب النداء إلى شرح قطر الندى... جـ١ ص٢١٨، حاشية على شرح الفاكهى ... جـ١ هـ ص٢٠٦.

ولا يستثنى النحاة من ذلك إلا إذا اجتمعت الثلاثة: الكنية والاسم واللقب بهذا الترتيب، فإن الرتبة الحرة التى كانت بين الكنية واللقب تصير رتبة ملتزمة يتأخر فيها اللقب عن الكنية؛ ضرورة وجوب تأخره عن الاسم يقول أحد النحاة معلقا على عدم الترتيب بين الكنية واللقب:

(قوله: ولا ترتيب .. إلخ)، قال السنباطى: ينبغى أن يستثنى من ذلك ما إذا اجتمعت الثلاثة وتقدمت الكنية عليهما فإنه فى هذه الحالة يجب تقديمها على اللقب ولا يجوز تقديمه عليها بخصوصه؛ لأنه يلزم تقديم اللقب على الاسم وهو غير جائز"[١].

أما الرتبة بين الاسم واللقب فالصحيح[٢] وجوب تأخير اللقب عن الاسم، أى أن العلاقة بينهما ملتزمة الرتبة على هيئة لا يجوز[٣] فيها تقديم اللقب على الاسم واللقب هو: "كل ما أشعر برفعة المسمى أو ضعته ... فالرفعة كزين العابدين .. والضعة نحو أنف الناقة.[٤]، ولا يصح إيراد الكلام على غير هذا الوجه من الرتبة إلا فى حالة

---

(١) حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ... جـ١ هـ ص١٢١، وانظر كذلك: مجيب النداء ... جـ١ ص٢٠٠.

(٢) انظر: شرح التصريح ... جـ١ ص١٢١.

(٣) انظر ما يلى: حاشية الخضرى ... جـ١ هـ ص٦٣، حاشية ياسين جـ١ هـ ص١٢١.

(٤) شرح التصريح ... جـ١ ص١٢٠.

يؤكد تقريرها فى كتاب النحو العربى أن النحاة أقاموا ضوابطهم فى هذا الشأن وفى أذهانهم حاجة المخاطب، وأنهم جعلوا مناط الصواب والخطأ – فى هذه القضية – صناعة ودلالة تلك العلاقة بين المتكلم والمستمع، وتتمثل تلك الحالة فى أن يكون اللقب أشهر عند المخاطب من الاسم، حينئذ تصبح الرتبة الواجبة الالتزام (اسم + لقب) – تركيبا مفصولًا ، غير مرغوب فيه، ويصبح التركيب المفضل، المعتمد هو (لقب + اسم)، كما فى مثل:

"**إنما المسيح عيسى**" إذا اشتهر اللقب على الاسم فإنه يقدم على الاسم كما نص عليه ابن الأنبارى، ومنه – إنما المسيح عيسى[1].

قال الزرقانى: قد نص ابن الأنبارى على أن اللقب إذا كان أشهر من الاسم يبدأ به قبل الاسم كما فى قوله تعالى:﴿ **المَسِيح عِيسى** ﴾فإن المسيح لا يقع على غيره بخلاف عيسى فإنه يقع على عدد كثير؛ ولذلك تقدم ألقاب الخلفاء؛ لأنها أشهر من أسمائهم"[2] وعقب السيوطى على ذلك بقوله:

"**... ففى هذا تخصيص لإطلاق وجوب تأخير اللقب ...**"[3].

---

(١) حاشية على شرح الفاكهى ... جـ١ ص١٩٩، وانظر كذلك:- حاشية الخضرى ... جـ ص٦٣.

(٢) حاشية الشيخ ياسين ... جـ١ هـ ص١٢٠.

(٣) السابق ... جـ١ هـ ص١٢٠، ١٢١.

وهكذا نرى أن فهم المتكلم حاجة المخاطب أساس يعتمده النحاة فى صناعة النحو التى تتغيا وصف ضوابط سلامة التركيب، وتمام الدلالة، واكتفاء المخاطب بما سمع.

المندوب:

الندبة فى عرف النحاة هى "نداء المتفجع عليه؛ لفقده حقيقة أو حكما، أو المتوجع منه؛ لكونه محل ألم أو سببا له"(١).

ويتصل بموضوعنا من هذا الباب أمران:

يتعلق الأول منهما بما اشترطه النحاة فى المندوب متفجعًا عليه باتفاق، ومتوجعًا منه بتأويل إضافته إلى ياء المتكلم محذوفة(٢) – حين قروا أنه "لا يندب إلا المعروف"(٣). أو ما أطلق عليه: "المعرفة السالمة من الإبهام"(٤). ومن ثم "لا يندب المبهم من ضمير، واسم إشارة، وموصول، واسم جنس، ونكرة"(٥)،"لفوات غرض الندبة، وهو الإعلام بعظمة المندوب" ... (٦). إذ لا معنى لإظهار الفجيعة أمام مخاطب لا علم له بمن تندبه وتظهر فجيعتك أو وجيعتك عليه.

---

(١) مجيب الندا ... جـ١ ص١١٣، وانظر: حاشية الخضرى ... جـ٢ ص٨٢.

(٢) انظر: حاشية الخضرى ... جـ٢ ص٨٢.

(٣) حاشية على شرح الفاكهى ... جـ٢ هـ ص١١٣.

(٤) شرح التصريح ... جـ٢ ص١٨٢.

(٥) همع الهوامع ... جـ١ ص١٧٩.

(٦) حاشية الخضرى ... جـ٢ ص٨٢.

ويتعلق الأمر الثانى بإحدى الأداتين المستخدمتين لتحقيق مقالة الندبة، وهى الأداة **(يا)** التى يشترط النحاة لاستخدامها أداة للندبة أن تكون هناك قرينة تمنع اللبس لدى المخاطب بين النداء الحقيقى الذى هو طلب الإقبال، وبين الندبة التى لا يتأتى فيها تصور ذلك أو تحقيقه، فإذا كان فى المقام، أو المقال ما يمنع ذلك اللبس صح استخدام **(يا)** أداة للندبة، وإذا لم تكن هناك قرينة لفظية أو سياقية، أو من المقام والموقف امتنع استخدام الأداة (يا)، وتعينت الأداة **(وا)** التى يقوم اختصاصها بأداء هذا المعنى قرينة لفظية واستعمالية على المراد، "المندوب ... ويختص من حروف النداء بحرفين **(وا)** وهى الأصل، و **(يا)** ولا تستعمل إلا عند أمن اللبس بالمنادى غير المندوب كأن يندب ميتا اسمه زيد، وبحضرتك من اسمه زيد"[1].

ويخلص بنا هذا كله إلى أن شهرة المندوب لدى المخاطب، وامتناع اللبس فى ذهنه بين طلب الإقبال وإظهار الفجيعة أو الوجيعة أمران يقطعان بإدراك النحاة أهمية العلاقة بين المتكلم والمخاطب، ولإقامتهم أحكام المسائل النحوية على ضوء ذلك الإدراك.

أحوال اللفظ:

مما لا تخطئه العين فى كتاب النحو العربى فى كثرة بالغة من أبواب النحو، وأحكام مسائله، متعلقًا بمقولات نحوية تشكل جوهر الدرس

---

(١) حاشية الخضرى ... جـ٢ ص٨٢.

النحوى، كالرتبة (التقديم والتأخير)، والتعريف والتنكير، والنوع (التذكير والتأنيث)، والشخص (التكلم والخطاب والغيبة)، والعدد (الإفراد والتثنية والجمع)، والذكر والحذف، والإظهار والإضمار، وكلها مقولات نحوية تصنف إليها أحوال الألفاظ التى تكوّن كلاما وتمثل جملة فى مكوناتها التالية:

- **إسنادًا:**
  - بالتوكيد وعدمه
  - بالإثبات والنفى.
- **مسندًا إليه ومسندًا:**
  - بالذكر والحذف.
  - بالتعريف والتنكير.
  - بالتقديم والتأخير .
  - بالإظهار والإضمار.
- **أداة:**
  - بالذكر والحذف.
  - برتبة الأداة.

وتفيض أبواب كتاب النحو العربى بعناوين تألفها العين الناظرة؛ لكثرة ترددها في الأبواب، ولتعلقها أو بعضها بكل مكونات التركيب، وأجزاء النظم: مسندة إليه، ومسندة، وأداة، وإسنادا على السواء.

وترتبط تلك العناوين بموضوعنا ارتباطا بينا؛ ذلك أن العلاقة بين المتكلم والمخاطب – كما يفهم من تصريحات النحاة، وتعليقاتهم، وتصنيفاتهم، وشروط مسائلهم – هي التفسير النحوي، الدلالي، المنهجي، الصحيح لحديث النحاة عما يلى: –

– **التقديم والتأخير، وجوبا وجوازًا** للمواقع الإعرابية فيما بينها، كتلك التي بين المبتدأ والخبر، والمفعول به والفاعل، والمفعول به والعامل، والحال مع صاحبها، والحال مع عاملها، والمستثنى مع المستثنى منه، والتمييز في علاقته بالمميز، وهكذا ...

– **التعريف والتنكير، جوازهما، أو وجوب أحدهما**، ومما اتفقت عليه كلمة النحاة، أو كادت في هذا الشأن أن بعض المواقع النحوية يجب أن يتصف ما يحتله بمقولة التعريف، ومن ثم لا يشغله إلا فرد من أفراد المعرفة، كموقع المبتدأ وموقع صاحب الحال، وموقع صفة المعرفة، وموقع الصلة، على حين أن مواقع أخرى لابد أن يتحلى ما يشغلها بمقولة التنكير، فلا يقع فيها إلا ما هو نكرة، كموقع الخبر، وموقع الحال، وموقع التمييز، وموقع صفة النكرة ، وموقع اسم "لا" النافية للجنس، وكذلك خبرها(١).

– **الحذف**، ويتعلق بكل مكون من مكونات الكلام: عمدة، أو فضلة، أو أداة، جوازًا عند وجود قرينة مغنية في تحقيق الإفهام و اكتفاء

---

(١) انظر: المصطلح النحوى. للمؤلف ص١٢٢. (فقرة "و").

المخاطب، ووجوبًا؛ لضرورات فرضتها الصناعة، أو عُرف لغوى جرى به الاستعمال، وكلاهما تولت تفصيلاته كتب الأقدمين، ويطلق على ذلك كله "**أحوال اللفظ**"، أي : ما يعرض لمكونات الكلام الرئيسة، والمكملة على السواء، وللإسناد، من مقولات نحوية (سبق أن أشرت إليها) تفضى مراعاتها، وتحقيق متطلباتها، و استيفاء شروطها إلى تحقيق صحة الكلام صناعة، وارتفاع شأنه دلالة، ولعل مما يساق – هنا – للبرهنة على أن صحة نظم الكلام تتوقف على مراعاة متطلبات أحوال اللفظ المطابقة لمقتضى حال المخاطب – ما ينقله صاحب الإيضاح عن عبد القاهر الجرجانى: "وتطبيق الكلام على مقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر "النظم"[(١)]؛ لأن مقتضى الحال في التحقيق هو: "الكلام الكلى المتكيف بيكفية مخصوصة"[(٢)]؛ وقد أفاض كتاب النحو العربي في ذلك وأشبع القول ولأنه ليس من هدفنا – هنا – استقصاء ما يكشف عما صنّف تبعًا للعلاقة بين المتكلم والمخاطب في كتاب النحو العربي، وإنما هدفنا الرئيس إبراز أصل القضية، وبيان أهميتها في النحو العربي، وضرب الأمثال المتنوعة برهانا على ما نذهب إليه، و آية شاهدة له، ومن تلك الأمثال ما يلي:

---

(١) الإيضاح ... هـ ص١٣٢.

(٢) شرح السعد ... ص١٥٧.

أ- حديث النحاة عن تعريف طرفي الجملة الاسمية لتحقيق القصير الذي تتطلبه حالة إنكار المخاطب قضية الكلام، ومضمون الجملة المساقة إليه من المتكلم.

ب- ما انتهى إليه النحاة في تعريف المبتدأ، وصاحب الحال؛ ضرورة أن كليهما محكوم عليه، وأن الحكم على الشي فرع عن تصوره، ولا يعقل أن يساق الكلام للمخاطب وهو يجهل ما يحدث عنه، فإذا خصص ذلك المجهول، وصحّ في تقدير المتكلم أن ذهن السامع يتعرف عليه صحَ نحويًّا أن يقع كلاهما (المبتدأ وصاحب الحال) نكرة؛ لتحقق فائدة المخاطب، واكتفائه بالكلام، فمناط صحة التركيب هو تحقق الفائدة للمخاطب، وهذا ما يقرره النحاة بقولهم: "**إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت، وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أولا**"(١)، **وقولهم:**

"**كل ما صلح به المعنى فهو جيد، وكل ما فسد به المعني فمردود**"(٢).

---

(١) شرح الكافية... جـ١ ص٨٨ – ٨٩. وانظر كذلك: الفوائد الضيائية ... جـ١ ص٢٨٢ وانظر: نتائج الفكر ص٨٢ وفيها يتحدث عن العلاقة بين استحقاق الإعراب وحصول العِلْم بحقيقة الاسم ومعناه.

(٢) المقتضب. جـ٤ ص٣١١.

جـ – ما يورده السالفون من مبررات لذكر المسند إليه، ومنها:

– ضعف التعويل على القرينة.

– زيادة إيضاح المسند إليه، بمعنى: "انكشافه لفهم السامع، أى: لذهنه"(١).

– زيادة التقرير، أى: "التثبيت للمسند إليه في نفس السامع"(٢).

د– ما يتحدث عنه القوم من تفسير الإتيان بالمسند إليه موصوفا، وأن ذلك لما يلى: "(وأمّا وصفه)، أي الإتيان للمسند إليه بالوصف الذي هو النعت... (فلكونه) أي الإتيان بالوصف... (كاشفًا عن معناه)(٣). ومفسرًا له..، والمقام يقتضى التفسير؛ لجهل المخاطب بحقيقة المسند إليه، أو لتنزيله منزلة الجاهل)(٤). واللافت للنظر – هنا – أن هؤلاء القوم أنفسهم هم الذين يراعون – لاعتبارات أخرى تتصل بتلك العلاقة بين المخاطب والمتكلم – حذف المنعوت في سياقات يكتفي فيها بالقرينة، ومنها عندهم(٥):

---

(١) حاشية الدسوقى ... جـ١هـ ص٢٨٣، وانظر: الإيضاح ... جـ هـ ص٢٨٢، ٢٨٣.

(٢) السابق وما ألحق به، نفس الجزء ونفس الصفحات.

(٣) أى: وكاشفا عن معناه بالنظر للسامع. انظر: حاشية الدسوقى جـ١ ص٣٦٠.

(٤) مواهب الفتاح ... جـ١ ص٣٦٠، وانظر كذلك: حاشية الدسوقى ... جـ١ هـ ص٣٦٠.

(٥) انظر: همع الهوامع ... جـ٢ ص١٢٠.

– ان يكون المنعوت قد تقدم ذكره.

– أن يكون النعت مختصا به.

– أن يكون في الكلام ما يعيّنه.

ويقررون في الوقت نفسه مراعاة لحالة المخاطب وحاجته لوظيفة النعت ما يلى: "ويقل حذف النعت مع العلم به ؛ لأنه جئ به في الأصل لفائدة إزالة الاشتراك، أو العموم، فحذفه عكس المقصود.(١).

هـ – حديث النحاة عن العطف على المسند إليه، وأنه يحقق متطلبات للمخاطب، يفرض كل متطلب منها أداة بعينها؛ إذ ما يستخدم لرد السامع عن الخطأ فى الحكم إلى الصواب يختلف عما يُنتقى للتعبير عن الشك أو التشكيك في المسند إليه، أو إبهامه على المخاطب، وينسحب الأمر نفسه على اختيار المتكلم أداة من أدوات الشرط، أو الاستفهام، او النفي، أو النداء، او انتقائه اسمًا بعينه من أسماء الاستفهام، أو اسمًا موصولًا دون غيره من الأسماء الموصولة المشتركة، أو أحد أفراد قسيمه الدال على معيّن نوعًا وعددًا.

و – كلام النحاة عن تقديم الخبر على المبتدأ النكرة أو المعرفة؛ لتحقيق متطلبات مخاطب منكر، أو شاك، أو معارض لمضمون ما تحمله الجملة فى النسق المألوف لرتبتها.

---

(١) السابق ... جـ٢ ص١٢٠.

ز – حديث النحاة عن خصوصيات يتطلبها المقام المتعلقة بحالة المخاطب، وهو حديث قرروا فيه أحكامًا، وصنفوا أبوابًا، وناقشوا مسائل، ومن ذلك ما يتعلق بما يلي:

- بيان الهيئة.
- بيان العلة
- بيان النوع والعدد.
- **بيان الظرفية:** مبهمة ومحددة، زمانية ومكانية، متصرفة وغير متصرفة، نكرة ومعرفة...
- **بيان المعية والمصاحبة:** اتحد الزمان والفاعل أو اختلفا.
- التعجب.
- التفضيل.
- المدح والذم.
- الحصر أو القصر.
- اختيار أداة بعينها من أدوات الشرط، أو القسم، أو العطف، أو الاستفهام، أو النفى، أو النداء، إلخ...
- اختيار وحدة صرفية دون غيرها: صيغة حرة أو مقيدة (سابقة أو لاحقة أو حشوا أو مجرد مغايرة فى الحركة نوعًا أو طولا وقصرا)، جامدة أو مشتقة، زائدة أو مجردة؛ لمتطلبات يلبيها نوع الصيغة، ووزنها ومعناها.

ح – تفريق السابقين بين مصطلحى: "الحاصل المقصود" و "الحاصل غير المقصود"[١].

– وهو تفريق يكشف بجلاء عن أن سوق الكلام لحاجة المخاطب أساس جلىّ قاد النحاة والبلاغيين إلى تعريفاتهم، وتصنيفاتهم، ومصطلحاتهم، وضوابط أبوابهم، وقواعد مسائلهم التى قرروها، ومن ضوابطهم فى بعض ذلك أن "الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الإثبات أو النفى فهو الغرض الخاص، والمقصود من الكلام"[٢]، أى أن "الخصوصية متى وجدت فى الكلام انصرف النفى والإثبات لها غالبًا"[٣]، فلو "تسلط النفى لم يتسلط إلا عليها، فإذا قال القائل: ما جاء زيد فعمرو، فالمنفى خصوص كون مجئ عمرو عقب مجئ زيد لا حصوله فى الجملة. [٤].

ط – ضابط النحاة فى الحذف من الكلام، وتقريرهم أن ما يعلم مقالا أو مقاما يجوز حذفه والاستغناء عنه، على حد قول ابن مالك فى ألفيته:

"وحذف ما يعلم جائز".

---

(١) انظر: حاشية الدسوقى ... جـ١ هـ ص٣٨٢.

(٢) شرح السعد ... جـ١ ص٣٨١ – ٣٨٢.

(٣) مواهب الفتاح ... جـ١ ص ٣٨١.

(٤) السابق ... جـ٢ ص٣٨٢.

وينسحب ذلك – عندهم – على كل ركن من أركان الكلام[1]: عمدة، أو فضلة، أو أداة، بل إن كتاب النحو العربى يعلّمنا أن من أحكام العمد (كالمبتدأ، والخبر، والفاعل، والفعل) أن تحذف وجوبًا. ولا يعنينا – هنا – تتبع مظاهر الحذف فى كتاب النحو العربى فهى أوسع من أن تسجل فى هذا البحث، ويكفى أن أحيل إلى نهاية فهرس كتاب مغنى اللبيب ... لابن هشام فهو ناطق بسعة الظاهرة، وكاف فى الإحالة إليها، والبرهنة على ما نذهب إليه، ولكن الذى تعنينا الإشارة إليه هنا هو أن النحاة انتهوا – فيما انتهوا إليه فى قضية الحذف – إلى أمور ثلاثة رئيسة هى:

– الضابط العام الذى حددوا فى ضوئه ما يحذف وما لا يحذف من أركان التركيب، وقد تمثل ذلك الضابط فى فهم المخاطب، واكتفائه بما ذُكر، واستغنائه به عن المحذوف، وهذا ما يقرره أمثال قولهم:

"... كل محذوف لا يحذف إلا مع العلم به، ولولا ذلك لكان فى حذفه مع الجهل بمكانه ضرب من تكليف علم الغيب للمخاطب ... الحذف لا يكون إلا بعد التحقق والعلم"[2].

---

(١) انظر: خزانة الأدب ... جـ١٠ ص٣٢٥، الأشباه والنظائر فى النحو، جـ١ ص٣٣٠.

(٢) خزانة الأدب ... جـ١٠ ص٣٢٤، ٣٢٥.

" ... المحذوفات فى الكلام الفصيح ... لابد من دليل ... يدل عليها، إلا أنه يختلف ذلك فى الوضوح والخفاء، فأما حذف مالا دليل عليه فإنه لا يجوز.[١]، "وأحسن التقدير ما دل اللفظ بعد عليه[٢]، "قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب فى معرفته.[٣].

"الحذف لا يصح مع فقد الدليل"[٤]، "لابد للحذف من قرينة تدل عليه.[٥].

- أدلة الحذف وقرائنه اللفظية والسياقية والمقامية، والعقدية، والعقلية، إلخ...[٦].

- شرائط الحذف، وقد عددها ابن هشام ثمانية شروط[١]. وأفاض القول، وناقشه فيها أحد اللغويين المعاصرين وكلاهما مما يحسن العود إليه وفهم مقالات النحاة فى ضوء ما قدماه.

---

(١) الجواهر الحسان فى تفسير القرآن. الثعالبى جـ١ ص٦٨.
(٢) السابق ... جـ٣ ص٢٥٣.
(٣) الخصائص. ابن جنى جـ٢ ص٣٦٠. وانظر كذلك جـ١ ص٢٨٤، ٢٨٨.
(٤) الغرة – ابن الدهان جـ٣ ص٩٤.
(٥) الأشباه والنظائر فى النحو – السيوطى جـ٤ ص٦٠.
(٦) انظر فى ذلك: البرهان فى علوم القرآن. الزركشى جـ٣ ص١٠٨ – ١١١، حاشية الشيخ ياسين ... جـ٢ ص٥٥، الخصائص جـ٢ ص٣٦٠، جـ١ ص٢٨٤، ٢٨٨.

ى – حديثهم عن وسائل أمن اللبس عند الحذف، وعند الإضمار، وعند مخالفة الأصل ويدخل فى ذلك المجاز، وعند فقط شروط المسائل وعند الخروج على القياس – كل ذلك حديث عن فهم المخاطب، وإدراكه المراد، واعتماد المتكلم على القرائن اللفظية أو العقلية أو السياقية أو بعض ذلك أو كله مجتمعًا – فى الاستغناء عن ركن أو أكثر من أركان الكلام، أو مخالفة ضابط من ضوابط النظم.

ك – آراؤهم فى تبعية النعت أو قطعه، وخلوصهم إلى أن جواز قطع النعت عن منعوته معلق على استغناء الموصوف عن الصفة المقطوعة فى اتضاحه للمستمع، كما أن وجوب إتباع الصفة موصوفها وعدم صحة قطعها عنه متوقف على حاجة الموصوف إلى الصفة ليتضح بها عند المستمع، فما صح الاستغناء عنه فى مخاطبة المستمع جاز قطعة، وما لم يصح الاستغناء عنه فى محادثة المخاطب امتنع ووجب فيه الإتباع، وهذا ما ينطق به قولهم: "جواز القطع مشروط بألا يكون النعت للتأكيد، وكذلك لا قطع مع الحاجة"[٢]، وقولهم: "ليس فى كل صفة يتأتى القطع"[٣]".

---

(١) انظر: مغنى اللبيب ... ص٧٨٦ – ٧٩٧، ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى. د. طاهر سليمان حمودة. ص ١٢١.

(٢) شرح الكافية ... جـ١ ص٣١٦.

(٣) عروس الأفراح ... جـ١ ص٤١٧.

ل – ما توحى به تفرقتهم بين ما يعرب على أنه عطف بيان أو بدل كل من كل، وبين ما يعرب على أنه من قبيل المشاكلة اللفظية أو الإتباع، وأقصد بذلك هنا: التوكيد اللفظى فى الأسماء، وعلاقة هذا الفارق بين الأمرين بما بين المتكلم والسامع من صلة تجعل ما جاء على أنه عطف بيان أو بدل كل من كل هدفه الإيضاح الذى لم يتم للمخاطب بالمعطوف عليه أو المبدل منه؛ ضرورة أن "**البيان أعرف من المبيَّن**" (١)، وهذا ما يفهم من تعريفهم لعطف البيان ولبدل الكل من الكل، على حين أن ما جاء للتوكيد اللفظى إنما جاء لأمر آخر سوى الإيضاح هو رفع الشك أو الخلاف حول المؤكدَّ.

م – ما تقرر فى كتاب النحو العربى من أن مخالفة الإعراب جائزة إذا عُرف المراد، ينطق بذلك قولهم: "... وأنشد بعده، وهو الشاهد السابع والخمسون بعد الثلاثمائة:

وعضّ زمان يا ابن مروان لم يَدَعْ ∴ من المال إلا مسحتًا أو مجلف

على أنه تجوز المخالفة فى الإعراب إذا عرف المراد كما هنا، فإن قوله: "مجلَف" معطوف على قوله: "مسحتًا"، وهما متخالفان نصبا ورفعا(٢)" ويشبه هذا ويدخل فى عداده ما يذكره النحاة من نصب الفاعل ورفع المفعول حين يفهم المراد من القرينة، كما فى مثل:

---

(١) مغنى اللبيب ... جـ٢ ص١٣٩.

(٢) خزانة الأدب ... جـ٥ ص١٤٤.

* خرج الثوبُ المسمار، وكسر الزجاج الحجرَ.

* قد سالم الحيّاتُ منه القدما.

ومما يسجله كتاب النحو العربى بعد ن يذكر أن من أحكام الفاعل الرفع ما يلى: "... وقد ينصب شذوذًا إذا فهم المعنى، سُمع من كلامهم: خرق الثوبُ المسمار، وكسر الزجاجُ الحجر، برفع أولهما ونصب ثانيهما، وجعله ابن الطراوة قياسا مطردًا، واستأنس له بعضهم بقراءة عبد الله بن كثير (فتلقى آدم من ربه كلمات) بنصب آدم، ورفع كلمات"(١).

التعقيد:

هذا المصطلح مما يمكن أن نطلق عليه مصطلح لغوى عام؛ ضرورة أننا نجد له تطبيقات فى معظم مستويات التحليل اللغوى المختلفة فى تكامل، فتقرأ عن التعقيد اللفظى على مستوى الأصوات المتنافرة، وتطالعنا مسائل عدة فى الدرس النحوى عن التعقيد الناجم عن خلل فى النظْم الذى تكون رتبة المواقع النحوية فيه على خلاف رتبة المعانى فى الذهن، أو يحذف منه ما يوجب صعوبة فهمه؛ ويحقق له

---

(١) شرح التصريح ... جـ١ ص٢٦٩ – ٢٧٠.

ويضيف الشيخ ياسين فى حاشيته على شرح التصريح فيقول:

"بقى أن من العرب من يرفع الفاعل والمفعول، ومنهم من ينصبهما" جـ١هـ ص٢٦٩ – ٢٧٠.

الفساد، ولا تخطئنا أقوالهم عن الخلل الدلالى المؤدى إلى بُطْء انفهام المعنى نتيجة بطء انتقال ذلك المعنى إلى ذهن المستمع من المعنى الأصلى إلى المعنى المراد.

ويتصل حديث السالفين عن أوجه الخلل السابقة والتى نعيد ذكرها؛ لأهميتها:

- الخلل اللفظى المتمثل فى تنافر حروف الكلمة ومخالفتها للأنساق الصوتية المألوفة فى نظام أصوات اللغة العربية.
- الخلل التركيبى المعبر عنه اصطلاحا بخلل النظْم (بسكون الظاء).
- الخلل الدلالى المؤدى إلى بطء انفهام المعنى نتيجة بطء انتقال ذلك المعنى إلى ذهن السامع أو المخاطب.

أقول:- يتصل هذا الحديث اتصالا وثيقًا بالحديث عن العلاقة بين المتكلم والمخاطب وأهمية تلك العلاقة فى الدرس النحوى، وآية ذلك وبرهانه ما يقرره علماء السلف أنفسهم حين يتكلمون عن المراد بهذا المصطلح "التعقيد" فيقررون ما يلى:

- أن التعقيد هو عدم ظهور الدلالة على المعنى المراد للمتكلم.
- أن عدم ظهور الدلالة عند المتكلم يستلزم عدم ظهور المدلولية عند السامع.
- أن التعقيد يقع على صورتين:

* تعقيد تركيبى، ويكون لخلل فى النظْم: رتبة، أو حذفًا، أو عدم مطابقة فيما تجب فيه المطابقة: عددًا أو نوعًا أو جنسًا، أو نوع إعراب، الخ...

– تعقيد دلالى يُنتج صعوبة فى فهم المراد نتيجة خفاء القرائن المؤدية إلى بطء انتقال المعنى الذى يقصده المتكلم إلى ذهن السامع.

ولعل ألفاظهم أولى فى النقل عنهم، وأعدل فى نسبة الكلم إليهم، ومما يقولونه فى هذا الباب: " ... التعقيد ... هو أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد للمتكلم فيلزم أن يكون المعنى غير ظاهر المدلولية عند السامع، وعدم ظهور المراد من الكلام يكون لخلل حاصل إما فى النظم والتركيب لذلك الكلام بأن تكون ألفاظه على خلاف ترتيب المعانى بالتقديم والتأخير مثلًا، أو أنقص منها بالحذف الموجب للفساد، أو غير ذلك مما يوجب صعوبة الفهم ..." [(١)].

"... أو لخلل واقع فى الانتقال، أى: فى انتقال الذهن من معنى اللفظ الأصلى إلى معنى آخر ملابس للأصل قد استعمل اللفظ منه ذلك الملابس على وجه الكناية والمجاز"[(٢)].

---

(١) مواهب الفتاح ... جـ١ ص١٠٢ – ١٠٣.
(٢) السابق ... جـ١ ص١٠٧.

"... لأن الخلل الذى يحصل للسامع فى انتقال ذهنه إنما هو عدم ظهور دلالة اللفظ على المعنى المراد للمتكلم ... ولا شك أن خلل الانتقال الذى هو بطؤه سبب لعدم ظهور الدلالة ... وبيان ذلك أن سرعة انتقال الذهن من المعنى الأصلى إلى المعنى المراد سبب فى سرعة انفهام المراد ... فبالضرورة تنتفى سرعة انفهام المراد بانتفاء سرعة الانتقال، فيكون بطء الانفهام الذى هو عدم ظهور الدلالة ببطء الانتقال الذى هو الخلل"(١).

وقد خلصوا من ذلك كله إلى أن "**صعوبة الفهم هى مناط التعقيد**"(٢). وأن المدار فى صعوبة الفهم على خفاء القرائن كثرت الوسائط أولا ..." (٣).

وهذا كلام صريح فى بيان أهمية العلاقة بين المتكلم والمخاطب وأثرها فى الحكم على الكلام بالصحة والخطأ صناعة، وبالحسن والقبح دلالة واستعمالًا.

---

(١) حاشية الدسوقى ... جـ١ ص١٠٧.

(٢) مواهب الفتاح ... جـ١ ص١٠٦.

(٣) حاشية الدسوقى ... جـ١ هـ ص١٠٧.

قائمة المراجع

أ- المراجع العربية:

١- الأشباه والنظائر فى النحو – السيوطى – دار الكتب العلمية – بيروت ١٩٨٤.

٢- الإيضاح شرح تلخيص المفتاح – الخطيب القزوينى دار السرور– بيروت.

٣- البرهان فى علوم القرآن. الزركشى.

٤- الجواهر الحسان فى تفسير القرآن. الثعالبى.

٥- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك. الطبعة الأخيرة ١٣٥٩ هـ = ١٩٤٠م – مصطفى البابى الحلبى.

٦- حاشية الدسوقى على شرح السعد. محمد بن محمد بن عرفة الدسوقى – دار السرور – بيروت.

٧- حاشية السجاعى. الطبعة الأخيرة ١٣٥٨هـ = ١٩٣٩م.

٨- حاشية الشيخ العطار على شرح الأزهرية. الطبعة الثانية ١٣٧٤هـ = ١٩٥٥م – مصطفى البابى الحلبى.

٩- حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح.

١٠- حاشية على شرح الفاكهى لقطر الندى. يسن بن زين الدين الحمصى الشافعى. الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ = ١٩٧١ مصطفى البابى الحلبى.

١١- خزانة الأدب ولب لسان العرب. البغدادى – تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون – الهيئة المصرية العامة للكتاب.
١٢- الخصائص – ابن جنى. تحقيق: محمد على النجار – دار الكتب المصرية. نشر: دار الكتاب العربى – لبنان.
١٣- شرح الأزهرية فى علم العربية. خالد الأزهرى. الطبعة الثانية ١٣٧٤هـ = ١٩٥٥م مصطفى البابى الحلبى.
١٤- شرح التصريح على التوضيح. الشيخ خالد الأزهرى. عيسى البابى الحلبى.
١٥- شرح السعد. سعد الدين القزوينى – دار السرور – بيروت.
١٦- شرح الكافية (كافية ابن الاجب) الرضى. دار الكتب العلمية – بيروت ١٣٩٩ – ١٩٧٩.
١٧- ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى. د. طاهر سليمان حمودة.
١٨- عروس الأفراح فى شرح تلخيص المفتاح. بهاء الدين السبكى – دار السرور – بيروت.
١٩- الغرة. ابن الدهان.
٢٠- فرائد النحو الوسيمة شرح الدرة اليتيمة. الشيخ محمد المالكى ١٣٤٦هـ – مصطفى البابى الحلبى.
٢١- الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب). نور الدين عبد الرحمن الجامى – دراسة وتحقيق د. أسامة طه الرفاعى، سنة ١٩٨٣م.

٢٢- مجيب الندا إلى شرح قطر الندى. أحمد بن الحمّال الفاكهى. الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ = ١٩٧١م - مصطفى البابى الحلبى.
٢٣- المصطلح النحوى. د. أحمد عبد العظيم ١٩٩٠م. - دراسة نقدية تحليلية - دار الثقافة - القاهرة.
٢٤- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب. ابن هشام.
٢٥- مغنى اللبيب - عن كتب الأعاريب. ابن هشام، حققه وعلق عليه. د/ مازن المبارك ومحمد على حمد الله، راجعه: سعيد الأفغانى. الطبعة الخامسة. منشورات مكتبة سيد الشهداء - قم - أصفهان.
٢٦- مواهب الفتاح فى شرح تلخيص المفتاح - ابن يعقوب المغربى - دار السرور - بيروت.
٢٧- نتائج الفكر. السهيلى.
٢٨- همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى علم العربية للسيوطى - منشورات الرضى - زاهدى - قم - إيران.

ب - المراجع الأجنبية

1- **Chomsky. Noam (1956) Aspects of the Theory of Syntax.**
Mit Press: Massachusett. P.1-10.

2- **Radford, Andrew (1988) Transformational. Grammar. Cambridge University Press. P. 1-17.**

3- **Chomsky, Noam (1981) Lectures on Govemment and Binding. Mouton de Gruyter, New York. P.17 -34.**

4- **Chomsky, Noam (1988) Language and the Problems of Knowledge. Mit Press: Massachusetts. P 35-67.**